مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات العدد 12 (2011) : 678 – 694



مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 678 – 694
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د.محمد مهاتير

عبد الرحمان حاج ابراهيم[1] و ربيع خير الناس[2]
1 ـ المركز الجامعي لغرداية
2 ـ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

الحمد لله خالق الإنسان معلم بالقلم البيان، الباعث بالحق نبيه وحبيبه خاتم المرسلين مُحَمَّد ﷺ ليتم لنا الدين ويتركنا على المحجة البيضاء. أما بعد:

ففي ع رنا هذا نشاهد ال راعات والتنافس على البقاء في عالم مليء بالمتناقضات، فبعد انهيار النظام الاشتراكي، هيمن الغرب الرأسمالي على الاقت اد العالمي، إلا أن هذه الهيمنة لم تدم وأن لاقت أمامها منافسا لها في الجهة الشرقية في قارة آسيا، المتمثل في النمور الآسيوية، الذين حققوا معجزة في جميع المجالات الاقت ادية والاجتماعية والثقافية وال حية.

ومن بين فريق النمور الذي تفرد بإستراتجيته وسياسته في النمو والتطور نذكر ماليزيا.

فلطالما راودني الأمل في أن أكتب عن هذه التجربة الفريدة كما ذكرنا، وعن النهضة الحضارية التي قادها المجدد مُحَمَّد مهاتير، وخاصة بعد سفري إلى ماليزيا في صائفة 2010 وبقينا أنا وصديقي قرابة شهر وكانت بحق زيارة علمية، حاولنا من خلالها أن نتعرف على ماليزيا من الداخل، وقمنا بزيارة الكثير من المنجزات، واكتشفنا أن سر النجاح كان وراءه مفكر كبير يسمى مُحَمَّد مهاتير.

فأردنا ببحثنا هذا التسليط الضوء على إحدى التجارب التنموية الاقت ادية والتي تبنت النظام الإسلامي، وهي تجربة الاقت اد الماليزي، وذلك لمعرفة مدى إمكانية أن تمثل هذه التجربة أنموذجا قابلا للتطبيق في الدول الإسلامية الأخرى

ورغم ذلك، فإن التجربة الماليزية لا تزال مجهولة بالنسبة للكثيرين، ولم تلق بعد ما تستحقه من اهتمام، ومن هنا كانت إشكالية البحث تدور حول كيفية وضرورة إماطة اللثام عن هذه التجربة الرائدة في تطبيق الاقت اد الإسلامي، ومدى قدرتنا على تطبيقه في الدول الإسلامية الأخرى.

❖ **التعريف بماليزيا: ماليزيا قُطرٌ إسلاميّ، يقع في جنوب شرقيّ آسيا صغيرة المساحة نسبيا ولا تزيد مساحتها عن 330000كم مربع، يسكنها 24 مليون نسمه – إحـ ـاء العام 2005م – وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في اغلب دول جنوب شرق آسيا وتتكون من ثلاثة عشر ولاية احد عشر في ماليزيا الغربية واثنتان في الشرقية.**

عاصمتها كوالالمبور، تقدر مساحتها 229.7 ألف كم مربع، عملتها ريجنت، ديانتها الإسلام، أما عن نظام الحكم ملكي، لغتها الملاوية.

يحد ماليزيا من الشمال مملكة تايلاندا، وبحر الـ ـين الجنوبي، أما من الجنوب فتحدها إندونوسيا، ومضيق جوهر الفاصل بينها وبين سنغافورة، ومن الغرب مضيق ملفا الذي يفـ ـل بينها وبين إندونيسيا،وتحدها ولاية بورينو التابعة لإندونيسيا من الشرق.

أما عن الإحداثيات الجغرافية: 30 2 درجة شمالاً، و30 112 درجة شرقاً.

وتتضمن التضاريس الماليزية سلاسل جبلية تتداخل مع جبال تايلاند في شبه جزيرة الملايو الغربية والتي تتراوح ارتفاعاتها مابين 1000– 4000 متر فوق سطح البحر، وتشكل السلاسل الجبلة ما يقارب الستين في المائة من مساحة ماليزيا التي تتخللها مناطق السهول والمجاري النهرية وأغلبها انهار قـ ـيرة غير طويلة.

كما تتنوع فيها الغابات والنباتات الاستوائية الطبيعية، والطقس في مجمله استوائي حار ورطب طوال العام وتسقط فيها الأمطار بنسبة عاليه تعتبر من أعلى الأقاليم في أمطارها عالميا.

وتقع البلاد، في موقعٍ استراتيجيّ، بالنسبة للملاحة البحريّة، والجوّيّة، فيما بين أوروبا والشرق الأقـ ـى.

أما عن الثروة المائية فالأنهار فيها متوافِرةٌ. وتوجد أكبر الأنهار الماليزيّة، في سَرَواك وصباح، وأطولها نهر راجانج، في سَرَواك، 563 كم؛ ونهر كيناباتانجان، في صباح، 563 كم. ومن بين الأنهار الأُخرى، نهرا باهانج، وبراك، في شبه جزيرة ماليزيا، ونهر بارام، في سَرَواك. والخط السّاحلي في ماليزيا، طويل، ويبلغ طوله 1930 كم، في شبه الجزيرة، و2253 كم، في سَرَواك وصباح.

➢ **التركيبة السكانية تتكون التركيبة السكانية في ماليزيا من ثلاث عناصر رئيسية وهي:**

– العنـ ـر الملايو الذي يتركز على سواحل ماليزيا الشرقية والغربية والغالبية العظمى تتجمع في المدن والموانئ — ويمثل هذا العنـ ـر حوالي نـ ـف السكان أو أكثر بقليل، أي عشرة ملايين نسمه بنسبة ستين بالمائة من إجمالي السكان، وهم السكان الأصليون لماليزيا.

– العنـ ـر الـ ـيني وهم الوافدون من الـ ـين الجنوبي خلال فترة الاستعمار البريطاني، ويمثلون خمسة ملايين بنسبة ثلاثين في المائة من إجمالي السكان

– العنـر الهندي وقد جاء بهم الاستعمار أيضا في القرن الماضي، ويمثلون 1ر5 مليون نسمه بنسبة عشره بالمائة من إجمالي السكان

وأما بالنسبة للتركيب العمري لسكان ماليزيا، فإن صغار السن الأقل من 15 سنة يشكلون ثلث السكان، وفئة الرجال والبالغين والكهول حتى سن الستين أكثر من ستين بالمائة، والباقي من كبار السن بنسبة لا تتجاوز خمسة بالمائة من السكان، وترتفع نسبة السكان الحضر وأبناء المدن إلى أربعين بالمائة، والباقي هم سكان الريف والجبال.

➢ الموارد الاقتـادية في ماليزيا ماليزيا هي من أكبر بلد في العالم ينتج المطاط الطبيعي، فهي تنتج 44% من إنتاج العالم كما أنها تنتج ثلث التـدير العالمي.

وهي أيضا من أكبر منتجي لزيت النخيل، وتـدر منه 79,5%، كما تـدر جزء كبير من الناتج النفطي المقدر بـ 300 ألف برميل في اليوم وذلك في عام 1981م، وهي أيضا المـدرة الأولى للفلفل الأكحل، وتزرع الأرز، ولكن بنسبة قليلة، كما تنتج جوز الهند والأناناس ودقيق النخيل وقـب السكر ومنتجات زراعية أخرى.

أما بالنسبة للـناعة فإن لها دور هام في التنمية الاقتـادية في ماليزيا، وقد ساهمت بنسبة 18,1% من الناتج المحلي عام 1981م وتقوم ماليزيا بتـنيع وتـدير الأجهزة الاليكترونية والأحذية المـنوعة من المطاط وكذلك النسيج ومنتجات صناعية أخرى.

➢ دخول الإسلام إلى ماليزيا دخل الإسلام إلى ماليزيا عن طريق التجارة بين المسلمين وشبه جزيرة الملايو، وفي عام 675هـ أسلم ملك ملقا، إحدى مناطق الملايو وتسمى باسم السلطان مُحَمَّد شاه، وتبعه رعاياه وخلفه في الحكم ابنه مظفر شاه، وكانت ملقا هي نقطة انطلاق الإسلام إلى باقي الجهات.[1]

❖ التعريف بمحمد مهاتير

وقبل أن نعرج إلى التعرف عن التجربة الماليزية في الاقتـاد الإسلامي علينا أولا أن نتعرف على صاحب الفكرة وقائدها الذي دفع بماليزيا نحو النمو والتقدم والازدهار، وهو الدكتور مُحَمَّد مهاتير.

➢ مولده وتعلمه رئيس وزراء ماليزيا السابق ومن أعظم القادة السياسيين والاقتـاديين في آسيا، تمكن من الانتقال بماليزيا من مجرد دولة زراعية تعتمد على تـدير السلع البسيطة إلى دولة صناعية متقدمة، فأصبح الفكر التنموي للزعيم الماليزي مهاتير مُحَمَّد مثلاً يحتذي به العديد من القادة والسياسيين والاقتـاديين في جميع أنحاء العالم.

ولد مهاتير مُحَمَّد في ديسمبر عام 1925م بولاية كيداه بماليزيا، وتلقى دراسته بكلية السلطان عبد الحميد، ثم درس الطب بكلية "المالاي" بسنغافورة والتي كانت تعرف بكلية الملك إدوارد

السابع الطبية، وتخرج منها سنة 1974م[2] وقام بدراسة الشؤون الدولية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1967م.

➢ حياته العملية عمل بالطب في عيادته الخاصة، كما عمل كضابط طبيب بسلاح الخدمات الطبية، عرف مهاتير باتجاهاته السياسية، فعرف بانتمائه لتنظيم اتحاد الملايو حيث تدرج فيه من عضو المجلس الأعلى لتنظيم اتحاد الملايو الوطني، ثم نائب رئيس له، ثم بعد ذلك رئيس له عام 1981، شغل عدد من المناصب منها: عين مندوب ماليزيا بالأمم المتحدة 1963، عضو برلمان منتخب عن منطقة كوتا سيتار، عضو مجلس الشيوخ، عضو برلمان منتخب عن منطقة كوبانج باسو، رئيس مجلس التعليم العالي الأول ورئيس مجلس الجامعة الوطنية في السبعينات، ثم وزيراً للتربية والتعليم من عام 1974 حتى 1981، ثم نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والـ ناعة، ثم رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية 1981، حيث وصلت ماليزيا في عهده إلى ذروة مجدها وارتفع نـ يب دخل الفرد فيها ارتفاعاً كبيراً، كما تم تقليص حجم البطالة فيها بشكل ملحوظ، فاستطاع من خلال منـ به أن يتجه بالبلاد نحو نهضة اقتـ ادية عالية حيث حقق نسب عالية جدا في معدل النمو الاقتـ ادي للبلاد، ورسم الخطط بحيث تـ بح بلاده بحلول عام 2020 بلد على درجة عالية من التقدم الـ ناعي.

➢ فكره في تقدم بلاده اعتمد مهاتير في فكره للتقدم بالبلاد على ركائز أساسية ويعد أولها بل في مقدمتها الوحدة بين فئات الشعب حيث إن سكان ماليزيا ينقسموا إلى السكان الأصليين وهم المالايا، وقسم آخر من الـ ينيين والهنود وأقليات أخرى كما سبق لنا، وأيضاً تواجد الديانة الأساسية وهي الإسلام بالإضافة للديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية، لذلك لزم التوحد بين جميع الأطراف لتسير البلاد كلها من أجل الاتجاه نحو هدف واحد والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، والركيزة الثانية في خطة التنمية تمثلت في البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتنمية وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم،

وثالثا العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها، كما قام مهاتير بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعاً إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً وأيضاً لتحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي.

كما تبنى مهاتير محمّد المنهج التنموي ودفع بالمالاي نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا لهم، كما دفع بهم لتعلم اللغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية، وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتـ ادية بتجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة

الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب، حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر.

فأصبحت تجربة ماليزيا في النهضة الصناعية التي قامت بها تحت رعاية مهاتير محمد مثل تحتذي به الدول، ومادة للدراسة من قبل الاقتصاديين.

تعرض الزعيم الماليزي مهاتير محمد للعديد من الانتقادات على مدار حياته السياسية حيث وصفه البعض بالديكتاتور ولكن جاء قرار استقالته وهو في قمة مجده لينسف هذا المعتقد حيث لم يستأثر بالحكم على الرغم من النجاح الساحق الذي حققه أثناء حكمه للبلاد، وظل مثيراً للجدل من قبل الغرب نظراً لتصريحاته اللاذعة الشديدة اللهجة دائماً.

➢ مؤلفات له وعنه قام مهاتير محمد بتأليف كتاب "معضلة الملايو" عام 1970م، وهو الكتاب الذي أثار ضجة وقام فيه بانتقاد الشعب المالاوي واتهمه بالكسل ودعا فيه الشعب لثورة صناعية تنقل ماليزيا من إطار الدول الزراعية المتخلفة إلى دولة ذات نهضة اقتصادية عالية، ولقد تم منع الكتاب من قبل منظمة المالايو القومية المتحدة ولكنه استطاع أن يتجاوز هذا.

كما قام بتأليف عدد آخر من الكتب منها كتاب "صوت ماليزيا"، و"صوت آسيا – زعيمان أسيويان يناقشان أمور القرن المقبل" هذا الكتاب الذي قام بالمشاركة بتأليفه مع السياسي الياباني شينتارو اشيهار، وموسوعة مهاتير، المتضمنة مجموعة من الخطب والأفكار التي صرح بها محمد مهاتير.

وقد قام عدد من المؤلفين والكتاب بتناول حياة الزعيم الماليزي مهاتير محمد والتجربة الماليزية سواء في مقالتهم أو كتبهم نذكر منهم الكاتب والصحفي الفلسطيني الدكتور عبد الرحيم عبد الواحد والذي قام بتأليف كتاب عنوانه " مهاتير محمد .. عاقل في زمن الجنون "

وكتاب "القاموس الحضاري للمجدد محمد مهاتير" للباحث باباعمي محمد، ويعنى هذا الكتاب بالمنطلقات الفكرية لمؤسس نهضة ماليزيا الحديثة الدكتور محمد مهاتير رئيس

➢ اعتزاله للحياة السياسية قرر الزعيم الماليزي الانسحاب من السلطة وهو في قمة مجده بعد أن استطاع نقل البلاد إلى مرحلة جديدة متقدمة من النهضة الاقتصادية، وبعد قيامه برئاسة الوزراء لمدة 22عاماً، وكان زعيم حزب الأغلبية في البرلمان الماليزي، فقد قرر اعتزال الحياة السياسية عام 2003 بعد أن أثبت للعالم إمكانية قيام دولة إسلامية بالنهوض اقتصادياً بالاعتماد على شعبها والوحدة والتآلف بين جميع أفراده بمختلف ديانتهم وأعراقهم، وسلم مقاليد البلاد لخليفته عبد الله أحمد بدوي وهو في قمة نجاحه، وأصبح بعد ذلك الرجل الاقتصادي الحكيم والذي يعد منهجه السياسي والتنموي مرجع للعديد من السياسيين والقادة في بلاده وفي جميع أنحاء العالم .

❖ تطور الاقتصاد الماليزي:

✓ **من الاستقلال إلى سنة 1990م كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا في الفترة الممتدة منذ تاريخ حـ ولها على الاستقلال عام 1957م إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا، مرورا بقيام إتحاد ماليزيا في عام 1963م وحدوث المشاكل والاضطرابات العرقية في عام 1969م ثم ظهور قوانين السياسة الاقتـ ادية الجديدة في عام 1970م، وانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983م، وهي فترة يطلق عليها(فترة مفترق الطرق)[3].**

أفرزت المعطيات الاقتـ ادية والاجتماعية والسياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية لتقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة والمستضعفة التي همشها الاستعمار الانجليزي.

وهذه المؤسسات قامت أساسا لخدمة طبقة المسلمين المالاوي الفقراء، ولقد شجعت الحكومة مثل هذه المؤسسات، واستغلتها في خطتها الاقتـ ادية، فهي تريد من وراء ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا.

إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة وأن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية والدينية. مما دفعها إلى نهج خطة اقتـ ادية تبدأ من عام 1970م وتنتهي في عام 1990م، والتي أطلق عليها اسم السياسة الاقتـ ادية الجديدة، هذه السياسة قامت على إعادة الهيكلة الاقتـ ادية والاجتماعية، والهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية المالاوية إلى30%، والتي تكفل للمالاي المسلمين الحـ ول على نـ يبهم من الإنتاج الاقتـ ادي. وقد وضح ذلك د.محمد مهاتير في قوله: (إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية. ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ (بوميبترا) يشكلون نحو60% من مجموع سكان البلاد. لكننا عندما نتحدث عن الثروة والمداخيل، فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى. هذا الواقع الذي دفعنا إلى أن تدشن في عام 1970م سياسة اقتـ ادية جديدة تم تـ ميمها بما يكفل للبوميبترا الحـ ول على نـ يبهم من الكعكة الاقتـ ادية)[4].

وكملاحظة جديرة بالذكر أنه لم يتم هذه السياسة من خلال انتزاع ثروات الـ ينيين وضعها في يد المالاويين، ولكنه أتاح تنمية الثروة العامة للـ يني والمالاوي وإن كان هذا الأسلوب يتيح نسقا أسرع في تنمية الثورة للعنـ ر المالاوي للأهداف المعروفة، التي حققت مع انتهاء هذا الأسلوب، ومع بداية سياسات تحرير الاقتـ اد الماليزي بعد أن اكتسب المالاي مهارات وخـ ائص جديدة.

وفي عام 1971م، وفي إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب، قامت بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الـ ادرات، وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها.

كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي، وهو البنك

الإسلامي الماليزي عام 1983م وكذلك سمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة ذهبية للاقتـ ـاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا.

ولكن هذه التوجهات لم يشفع لماليزيا في النجاة من فترات الأزمات، خاصة في بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث وصل العجز في الميزانية إلى 17%، 14% من الناتج القومي الإجمالي على التوالي في عام 1982، وتراجعت معدلات التبادل بشدة في عام 1986/1985[5]، والتي حدثت بسبب الاعتماد المبالغ فيه على تـ ـدير السلع الأولية للخارج، وذلك لأن هذه الخطوات لم تكن كافية ولم تكن قد آنت ثمارها بعد. وفي نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى 85% من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت نسبة خدمة الدين إلى 20% من إجمالي الـ ـادرات، ودخل الاقتـ ـاد في حالة ركود، وانخفض الاستثمار الخاص بنسبة 25%، وتقلـ ـت أسواق الأسهم والعقارات في عام 1987، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية[6]

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية (1990/1986) عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو. ولتحرير اقتـ ـادها كما سرح بذلك رئيس الوزراء مُحَمَّد مهاتير الذي تولى المسؤولية عام 1982م، قائلا: (نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير التجارة ورفع القيود عن الـ ـادرات والواردات)[7]،

وقامت أيضا بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات في كافة القطاعات الاقتـ ـادية، فركزت في ذلك على:

1. مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أرباح الشركات وتخفيف القيود.

2. إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة، من خلال وضع برنامج للخـ ـخـ ـة، مع وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة.

3. اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم وتقوية الجهاز المـ ـرفي والمالي، ولزيادة كفاءة وعمق الأسواق المالية.

4. وضع سياسة لسعر الـ ـرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة.

5. اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة من الـ ـندوق النقد الدولي الذي عرض عليهم نموذج التطوير، والإصرار على التعجيل في سداده، مع إعادة تمويل الدين القائم، فيقول د.مُحَمَّد ماهتير: (من المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي "المـ ـرف الدولي للإنشاء والتعمير" والاتحاد العالمي للتسويق)[8].

✓ الخطة الإصلاحية 1990م/2020 أخذ الاقتـ ـاد الماليزي في استعاد قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987، كما مكنت السياسات الإصلاحية، من وضع الاقتـ ـاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، والشروع في خطة جديدة

بدء من 1990م/2020م في عهد رئيس الوزراء مُحَمَّد مهاتير. وتعرف هذه الخطة بـ: strategic plan2020_الخطة الإستراتيجية 2020،[9] والتي تطمح إلى تـ ـنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول عام 2020م ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991م.

وقد شرعت في هذه الخطة الجديدة 1990/2020م بمجرد انتهائها من الخطة السابقة 1970/1990م.

فهذه الأخيرة كانت تسعى لتحقيق استقرار ماليزيا الاقتـ ـادي والاجتماعي والسياسي والدولي من خلال دخولها في منظمة الآسيان التي تهدف إلى تحقيق الحياد والأمن والسلام لشعوب المنطقة. فحققت ماليزيا أهداف الخطة القديمة مما مهد لها الطريق إلى الهدف الأساسي.

ومن هنا فإن ماليزيا تسعى من خلال هذه الخطة إلى تكثيف النشاط الـ ـناعي على أرضها، ففي الستينات كان النمو يركز على الإنتاج الزراعي الذي يمثل 40% من الناتج، وكان إسهام القطاع الـ ـناعي 10% من هذا الإنتاج وكانت سلعتين(المطاط والقـ ـدير) تشكلان 70% من الـ ـادرات[10]. وهذا التكثيف في النشاط الـ ـناعي سيقوم باستهلاك كل المواد الخام التي تنتجها، وهذا يعني توفير ملايين من فرص العمل الجديدة من أجل تلبية حاجة النشاط الـ ـناعي، وبهذا انخفضت نسبة البطالة إلى 3%، وارتفع نـ ـيب الفرد الماليزي من الدخل.

ويتم ذلك باستمرار ماليزيا في تحقيقها لمعدل نمو للناتج القومي الإجمالي7,2% حتى نهاية الخطة في عام 2020م، لأنه إذا استمر هذا المعدل على نفس وتيرة النمو، فسيرفع من معدلات الادخار والاستثمار القوميين، كما يؤدي إلى مضاعفة مستوى الدخل الوطني الماليزي إلى الحد الذي تهدف إليه الحكومة في عام 2020م.[11]

وإن تحقيق هذا المعدل ممكن خـ ـوصا وأن ماليزيا حققت في بعض السنوات معدلات نمو أكبر من 7,2% فسجلت 8,9%، 8,8%، 10,2% خلال سنوات 1988، 1989، 1990م على التوالي.

أما مقدار الدخل الفردي في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي فقد كان في عام 1970م هو1247 دولار أمريكي تقريبا، بينما وصل في عام 2002م إلى 8862 دولار أمريكي. ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إلى حد ما[12]. ونلاحظ أن الخطة الماليزية طموحة في نفس الوقت واقعية، فلم تضع أهداف مستحيلة ولا صعبة التحقيق إذا سارت الأمور على نفس المسيرة التي سارت عليها منذ بداية الخطة الأولى في عام 1970م.

ويعزز فرصة الوصول إلى هذه الأهداف التي وضعتها للخطة، تنامي صادرات السلع والخدمات إلى الخارج والتي قفزت من 1,9مليار دولار أمريكي عام 1982م إلى 135 مليار دولار أمريكي عام 2005م.

وهذا النمو راجع إلى نمو القطاع الـ ناعي الذي أصبح يمثل قرابة 35 % من الناتج القومي الإجمالي للبلاد وقرابة 80% من الـ ادرات الماليزية.

وكذا انخفاض معدلات التضخم بها في المتوسط منذ بداية الثمانينات، وارتفاع نسب الادخار القومي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي فوصلت في عام 1992م إلى 32,2%، 35,4% على التوالي، وقد انخفضت فيه معدلات التضخم من 7,3% في المتوسط في الفترة 1970م–1980م إلى 2% في المتوسط خلال الفترة 1980م–1992م[13].

فكل المؤشرات الاقتـ ادية تدل على إمكانية وصول ماليزيا إلى تحقيق هدفها من خطتها الاقتـ ادية 2020م.

بفضل الخطة التي قامت بها ماليزيا منذ إنشاء الاتحاد في عام 1963م، وبانخفاض نسبة الفقراء من 52 % في عام 1970م إلى أقل من 5% في عام 2002م[14].

وهذا الانخفاض في نسبة الفقر خفف الأعباء على ميزانية الدولة. كما يعني أن هناك جاهزية للبنية التحتية في ماليزيا لمرحلة جديدة من التنمية والتطور.

✓ الأمور التي جعلت من خطتها هذه قابلة للنجاح إن ماليزيا اختارت إستراتيجية ممتازة تعتمد على النشاط الـ ناعي التـ ديري الذي أسست له من خلال خطتها السابقة، فهو المحرك الأساسي للنمو الاقتـ ادي في ماليزيا فخلال عام 1992م مثلا حققت فائضا تجاريا قيمته2,8مليار دولار[15].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو، ما هي الأمور التي جعلت من خطتها هذه القابلية للنجاح؟

فالإجابة عن هذا التساؤل ينحـ ر في الأشياء الآتية:

• تحديد الأهداف بدقة وإحكام: وهو من أهم العناصر لإنجاح أي مشروع، فهو يساعد على تكريس الجهود وتوجيهها نحو الأهداف التي ينبغي أن تكون واضحة كذلك بما يمنع الالتباس أو الخطأ في التوجه من جانب المنفذين، مع عدم الزيادة المبالغة في صياغة الأهداف لأن ذلك يسبب تشتت الجهود وفي المستقبل.

• واقعية الأهداف: مما جعل التوقعات يرجح وصول ماليزيا إلى أهدافها مع نهاية عام2020م هو واقعية الأهداف، إذ لم تضع الحكومة أهدافا خيالية أو أهداف تفوق قدراتها الذاتية، فوضعت أهداف مدروسة بدقة تتناسب مع ما حققتها من إنجازات اقتـ ادية من خلال الخطة السابقة 1970م/1990م وهذه الأهداف هي:

– الوصول بماليزيا إلى مـ اف الدول الـ ناعية المتقدمة عام 2020م[16].

– مضاعفة متوسط الدخل للمواطن الماليزي أربع أضعاف قدره عند بداية الخطة. وهذا ليس بالشيء الـ عب على ماليزيا إذا علمنا أنها سبق لها وأن حققت مثل ذلك، فقد تطور هذا الدخل

تطورا كبيرا خلال الفترة 1957م حتى 1990م ولقد كانت الظروف الاقت ادية حينئذ أسوء بكثير مما هي عليه الآن.

وتطور هذا الدخل من 140دولار في عام 1972م إلى 1900دولار عام 1982،ثم 2790دولارعام 1992م[17].

– الارتفاع بالناتج القومي الإجمالي إلى 920بليون رينجت ماليزي في نهاية الخطة عام 2020م.

• شمولية الأهداف: صاغت ماليزيا أهدافا شاملة لجميع مناحي المجتمع والاقت اد، فلم تقت ر على جانب دون آخر، إذ أن وصول ماليزيا إلى م اف الدول الم نعة لا يعني الجانب الاقت ادي أو ال ناعي فقط، وإنما يشمل أيضا نفس مستوى الرعاية الاجتماعية والثقافية التي وصلت إليها هذه الدول إن لم يزد عنها.

يقول د. اضير مُحَّد: (يجب أن لا تكون ماليزيا متقدمة اقت اديا فقط بل يجب أن تكون دولة كاملة التقدم على كل المستويات: اقت اديا واجتماعيا وروحيا ونفسيا وثقافيا)[18].

• القيادة القوية: كان رابع الأسباب التي رآها المراقبون مرجحة لآمال ماليزيا في إنجاح خطتها الاقت ادية 2020م وتحقيق أهدافها هو القيادة القوية.

إذ تتميز هذه القيادة بمعالجتها للقضايا معالجة جذرية مع قدرتها على مواجهة ما قد يحدث من أحداث عرضية.فقد استطاعت هذه القيادة أن تتخطى أزمة 1982م بنجاح.وكذلك أن تحقق الخ خ ة وتنفذ برامج تحرير الاقت اد دون مشاكل تذكر، وهذا ما أهل لأن تكون قادرة على اتخاذ القرارات القوية في إطار تنفيذ الخطة 2020م كذلك.

✓ مدى تأثر الأنظمة الاقت ادية في ماليزيا بالنظام الاقت ادي الإسلامي

○ النظام الادخاري التعاوني:

هي فلسفة اعتمدتها الحكومة الماليزية في فترة من الفترات(فترة مفترق الطرق) من بعد الاستقلال 1957م–1983م، وذلك بإنشاء مؤسسات تعاونية لتقديم خدماتها لفئة معينة كانت شبه ضائعة في المجتمع الماليزي –كما أسلفنا الذكر عليه–، وكانت مسخرة منذ عهد الاستعمار الإنجليزي في أنشطة دة تخدم فئات أخرى يشجعها الاستعمار.

تقوم هذه المؤسسات في خدمة الفقراء والمستضعفين، ولقد أتاحت لهم فرصا كبيرة لحياة أفضل ولمشاركة أعمق في عالم المال والاقت اد في البلاد.

ونذكر على سبيل المثال من بين هذه المؤسسات: هيئة التأمين التعاوني الماليزي، هيئة إدارة صندوق الحج وشئون الحجيج[19].

وهذه المؤسسات كانت ومازالت مؤسسات ادخارية استثمارية خدمية تعاونية. قامة بالأساس

على خدمة المسلمين الملاي الفقراء.

فأرادت الحكومة من وراء تشجيع هذه المؤسسات تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا.

فلم تعطي هذه المؤسسات الاعتبار الأول للقيم المادية، بل أعطت الاعتبار الأول للقيم الأخلاقية والاجتماعية، كما يعطي نظام الاقتـ ـاد الإسلامي الاعتبار لهذه القيم.

وهذه القيم ظهرت على استحياء في صورة أنشطة تعاونية ادخارية، ثم تطورت وظهرت بـ ـورة واضحة في أنشطة ادخارية إسلامية، مما شكل خطوة نحو الاقتـ ـاد الإسلامي في ماليزيا.

وعن التعاون يقول الله تعالى: [وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان][20].

○ النشاط التسويقي:

يقـ ـد به تشجيع ماليزيا ودعمها لنظام تـ ـدير المنتجات الـ ـناعية الماليزية للخارج. وهذا النشاط برز بـ ـورة واضحة عقب أزمة **1985**. فتحويل سياسة التـ ـنيع في ماليزيا من سياسة استبدال الواردات إلى سياسة التـ ـنيع الموجه للتـ ـدير.

وقد تبع هذا التغيير، تغيير في القطاع الذي يقوم بهذا التـ ـنيع والتسويق.فلجأت ماليزيا إلى إشراك القطاع الخاص وتشجيعه إلى أكبر حد لما في ذلك من فوائد كثيرة.

وفي هذا تأثر بالقاعدة الشرعية(الأصل في الأمور الإباحة ولا تحرم إلا بنص)، ويقول الله تعالى: [و أحل الله البيع وحرم الربا][21]، وهو ما حض عليه النبي ﷺ حين قال: «تسعة أعشار الرزق في التجارة». وتشجيع العمل، وإتاحة الفرص، وتوفير البيئة الملائمة له من أهم واجبات أولياء الأمور التي أمرهم الإسلام به.

○ أنظمة التشغيل في ماليزيا:

أسست ماليزيا نظاما تشغيليا متميزا، ارتبط بالنظام التعليمي والتربوي.

فحرصت الحكومة على عدم التفريط في المال العام، إذ تعمل على أن يعود كل دولار أنفقته في التعليم أو التدريب بالنفع على المجتمع ككل. فتقوم بالتوجيه إلى التخـ ـات المطلوبة في سوق العمل.

كما لا تترك الحكومة العامل أو الموظف دون إشراف منها، بل تعمل باستمرار على تدريبه التدريب الملائم، وتقوم بالدراسات الدائمة للوقوف على مستوى كفاءة العمل التدريبي والتعليمي في البلاد.

وهذا تطبيقا لقوله تعالى: [يا أبتي استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين].[22]

وفرت للعامل والموظف كل الوسائل التي تجعله قوي في تخـ ـه وأمين، وذلك من خلال

نظامها التربوي والتعليمي.

كما تقوم م لحة القوى العاملة بتشجيع العاطلين عن العمل على تسجيل أنفسهم لدى الم لحة لإتاحة فرص العمل. وهذا يتفق مع ما أقره الرسول ﷺ من ضرورة العمل والاشتغال. ولا شك أن نظام التشغيل الفعال والناجح هو ضرورة في المجتمع الإسلامي وهو أحد أهداف الاقت اد الإسلامي حتى لا ي بح الفرد عالة على خزانة الدولة أو بيت المال.

ويتفق علماء المسلمين على أنه من رشاد الحكومة توفير فرص العمل وتنمية م ادر الدخل للمسلمين.

فيقو الشيخ القرضاوي(إن السياسة الراشدة هي التي تعمل على توفير فرص العمل وتيسيره للقادرين من الفقراء وتعمل على تنمية م ادر الدخل ل غار الملاك ليستغني هؤلاء وأولئك بجهدهم الخاص عن طلب المعونة من الدولة)[23].

- نظام الادخار الإسلامي في ماليزيا:

روجت بعض المؤسسات الإسلامية نظام الادخار الإسلامي والعمل به بين المسلمين، وذلك لترغيب المسلمين في الادخار والاستثمار في المشروعات الاقت ادية الماليزية.

وكان المسلمين الملاي في ماليزيا بعيدين إلى حد كبير عن النشاط الاقت ادي الفعال لسبب غياب النشاط المؤسسي فيما بينهم، وبسبب عزوف أغلبيتهم عن التعامل مع البنوك التجارية الربوية إلا في حالة الاضطرار الشديد لذلك.

فكانت هذه المؤسسات الادخارية الإسلامية بمثابة طوق النجاة الاقت ادي لهم. وأتاحت لهم فرصا كانوا رومين منها.

وقد حققت هذه المؤسسات الأهداف التي أنشأت من أجلها، وروجت لمبادئ الاقت اد الإسلامي، فساعد هذا على إنشاء بنك إسلامي ماليزي، ثم تحويل المؤسسات الاقت ادية في ماليزيا إلى النظام الإسلامي في عام 1994م، جنبا إلى جنب مع النظام الم رفي التقليدي[24].

وقد لاقت هذه المؤسسات القبول والتشجيع من المسلمين الملاي، فقد خل تم من التعامل مع البنوك الربوية.

كما قامت باستثمار مدخراتهم على الطريقة الإسلامية ووفقا للوسائل المشروعة دون استغلال أو غبن أو تدليس مما ساهم في تحريك دفة الاقت اد الماليزي ودفعه إلى الأمام خطوة كبيرة.

- نظام البنوك في ماليزيا:

كان نظام البنك في ماليزيا وخلال فترة الاستعمار الانجليزي ربويا تجاريا خال ة، لسيطرة النظام الرأسمالي الغربي.

وبعد استقلالها أدركت ماليزيا أن التعامل بالربا يعطل الحياة الاقتـ ـادية، وهذا ما يحـ ـل في الدول التي تشجع التعامل بالفائدة الربوية في بنوكها، فراحت تشجع التوجهات الإسلامية للبنوك فيها حتى تم إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983م وتحويل كل المؤسسات المالية إلى النظام الإسلامي عام 1994م.

- أسواق الأسهم والسندات:

لم تدخر ماليزيا في هذا المجال وسطا في سبيل إنشاء وتطوير البورصات التي ترعى عمل كل من الأسهم والسندات، فرئيس الوزراء الماليزي يسعى لإنشاء بورصة عالية المستوى في جزيرة لوبوان الماليزية[25]، كما تسعى ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي في مجال الأسهم والسندات، وأن تكون المركز الإقليمي في هذا المجال.

وذلك بهدف تدعيم نشاطها الاقتـ ـادي ورفع المستوى المعيشي للفرد الماليزي إلى أكبر حد ممكن.

كما تسعى لأن تثبت أن مبادئ الاقتـ ـاد الإسلامي ليست عائقا في سبيل النمو الاقتـ ـادي، وتسعى لإثبات ذلك عمليا من خلال نجاحها في التطبيق الفعلي، وبطبيعة الحال فإن النظام الإسلامي ذاته ليس فيه ما يعترض توجهات ماليزيا في هذا المجال، مادامت تستخدم الوسائل المشروعة للوصول إلى أهدافها.

كما اعتمدت على المبادئ الاقتـ ـاد الإسلامي في صياغة نظام السندات الإسلامية الجديدة الذي بدأت العمل به شركة بتروتاس البترولية الماليزية[26].

- تجربة الخـ ـخـ ـة في ماليزيا:

الإسلام لا يمانع برامج الخـ ـخـ ـة التي انتهجتها ماليزيا، كما وأن ماليزيا جعلت الأولوية لعناصر المالاي في تملك المشروعات المخـ ـ ـة، فكان موقفها الداعم لعناصر المالاوي حكيما، هذا حتى يستطيعوا الوقوف على أرجلهم في ميدان المال والاقتـ ـاد، وهو موقف لـ ـلحة الدولة والمجتمع ككل_ لـ ـالح استقرار الأمن والرفاهية لكل أبناء الوطن_ ولـ ـالح التوازن الاقتـ ـادي والاجتماعي والعرقي في ماليزيا.

فلو تركت ماليزيا شراء المشروعات لمن يزيد في السعر لاشترى العنـ ـر الـ ـيني والهندي جميع المشروعات ولظل المال حكرا عليهم طول العمر دون عنـ ـر المالاوي ولبرزت مشكلة الانفلات العرقي، وبالتالي تهديد الاستقرار الأمني في ماليزيا وربما قضت على الاتحاد.

وقد طبق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نفس السياسة عندما فتح أرض العراق، إذ لم يقسم أراضيها على الفاتحين لأنه رأى بفكر ثاقب على أنه لو قسم الأراضي على الفاتحين_خاصة وأن

الفتحات كثرت في عهد_ ت بح الأراضي طول العمر للفاتحين، ويحتاج الأمر لمئات السنين حتى يتحول جزء من الملكية إلى غيرهم، وذلك سيحول المجمع الإسلامي إلى فئتين، فئة غنية دوما، وفئة فقيرة دوما.

ولذلك كان حكمه عادلا وحكيما في الوقت ذاته، وقرر إبقاء الأرض بأيدي أصحابها وضرب عليهم الخراج، _جعل إيراد أرض العراق لبيت المال لتكومن إيرادا ثابتا ومستقرا_[27]

- **سياسات الإصلاح في ماليزيا:**

تناولت هذه السياسات جميع جوانب الحياة الاقت ادية، فحررته تحريرا كاملا من هيمنة الحكومة وقطاع العام، وقد دعم النظام ذلك في حدود ال الح العام، وهذا ولاشك مايتوافق مع النظام الإسلامي الذي يشجع الملكية الخاصة ويدعمها في حدود ال الح العام للمجتمع المسلم، فاعتبر الدولة مجرد حارسة للنشاط الاقت ادي ومنظمة له، ولم يجعلها كدولة تاجرة أو صانعة، فترك الاحتراف بال ناعة للأفراد، وللدولة شؤون الحكم والسياسة والدفاع والأمن.

نتائج البحث: النتيجة التي نخرج بها هي:

– أهمية تحديد الأهداف بالإضافة إلى واقعية هذه الأهداف لظروف المجتمع من جميع النواحي.

والأهم من ذلك هو الثقة بالنفس والقناعة التامة بالقدرات على الخروج من أي مشكلة تعترض الخطة الاقت ادية بالوسائل الملائمة التي لا تتعارض مع أهداف الخطة.

– التشبث بالأهداف وعدم التخلي عنها بالإضافة إلى الوقوف بشدة أمام المشاعر السلبية والمحبطة أو اليأس الذي يمكن أن يسيطر على الحكومة والشعب في وقت ما.

وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال معالجة الحكومة لأزمة 1997م الاقت ادية لجنوب شرق آسيا، وإصرارها على تكملة الخطة الاقت ادية 1990م/2020م بنفس الحماس الذي بدأت به.

– استندت سياسات الإصلاح في ماليزيا إلى حد كبير على مبادئ الاقت اد الإسلامي، لأن الإسلام هو السلاح الوحيد الذي توجه به تحدياتها الداخلية والخارجية.

- **الخاتمة**

إن من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات المتعلقة بالتجربة الماليزية في تطبيقها للاقت اد الإسلامي نجد، أن ماليزيا ومنذ إتحادها عام1963 قد أدركت أن عليها أن تعت م بالإسلام الذي به نجت من الاستعمار وباسمه توحدت ونظمت أمورها ولذلك فإن الإسلام بأنظمته هو المؤثر الرئيسي في كل السياسات والتوجيهات التي تبنتها حكومة ماليزيا خ وصا في ظل التحديات الإقليمية التي تواجهها.

وقد وفقت إلى حد بعيد في تطبيق الاقت اد الإسلامي، الذي لم يكن عائقا أمام تقدمها

وازدهارها كما يدعي البعض، وهذا ما أكده رئيس الوزراء السابق مُحَمَّد مهاتير، الذي كان القائد لماليزيا نحو النمو، وصاحب السياسة الإصلاحية، التي بناها على التعاليم الإسلامية، والضوابط الشرعية.

وبهذا يرسل رسالة إلى كل الدول الإسلامية داعيا إياها بالرجوع إلى تعاليم الإسلام، وقوانينه، والتفلت من التبعية الغربية التي قادتها إلى الهواية.

ومن أهم التوصيات التي قد نخرج بها من بحثنا هذا هي:

– ينبغي الاستفادة من التجربة الماليزية، في سياسة إعادة الهيكلة، والقضاء على النزاعات الطائفية.

– أن ماليزيا اتخذت موقفا جريئا وحازما تجاه الأنظمة الوضعية من النظامين الاشتراكي ثم الرأسمالي، وهذا الموقف جاء بمبررات دفعتها إلى ذلك، وهذه المبررات هي نفسها عند العالم الإسلامي، فلهذا علينا من دراسة هذه المبررات والوقوف على مدى ملاءمتها، وكفايتها لاتخاذ نفس الموقف الذي اتخذته ماليزيا.

– أن نجاح ماليزيا بتطبيق عدد كبير من مبادئ الاقتـ ـاد الإسلامي، وأقلمته مع روح العـ ـر الحديث يعطي دافعا للعالم الإسلامي بأن يحدو حدوها، خطواتها في هذا الاتجاه.

– نداء إلى كل الدارسين والباحثين الاقتـ ـاديين في العالم الإسلامي إلى دراسة معمقة ومنهجية للتجربة الماليزية لاستخلاص النتاج والآليات التي يمكن أن تطبق على أرض الواقع، لإنقاذ العالم الإسلامي من دائرة التخلف والتبعية.

والله الموفق والسلام عليكم ور ـة الله وبركاته

الهوامش:

[1] د.إسماعيل ياغي، ـمود شاكر: تاريخ الإسلام الحديث والمعاصر– دار المريخ للنشر– الرياض– السعودية– س:**1995**م– ص:**282**

[2] د.مُحَمَّد بابا عمي: القاموس الحضاري للمجدد مُحَمَّد مهاتير–عالم المعرفة للنشر والتوزيع– الجزائر– ط:**1**– س: **2009**– ص:**21**

[3] نبيه فرج أمين الحـ ـري: تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتـ ـاد الإسلامي تحليل وتقييم م– د: دار الفكر– ط: الأولى– س: **2009**م– ص:**67**

[4] موسوعة الدكتور ـاضير رئيس وزراء ماليزيا– دار الكتاب المـ ـري القاهرة– دار الكتاب اللبناني بيروت– دار الكتاب ماليزيا– دار الفكر كوالالمبور– ط: **1**– س:**1424**هـ/**2004**– م ج:**1**– ص **66**

[5] دراسات اقتـ ـادية العدد الثاني **2000/1421** – مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث– ص **64**

[6] المرجع السابق– ص 64

[7] موسوعة الدكتور ماضير رئيس وزراء ماليزيا– دار الكتاب المصري القاهرة– دار الكتاب اللبناني بيروت– دار الكتاب ماليزيا– دار الفكر كوالالمبور– ط: 1– س:1424ه/2004– م ج:1– ص 66

[8] نبيه فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم – ص99

[9] المرجع السابق– ص126

[10] دراسات اقتصادية العدد الثاني 2000/1421 – مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث– ص63.

[11] نبيه فرج أمين الحصري: تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقييم – ص128

[12] مُحَّد بابا عمي: القاموس الحضاري للمجدد مُحَّد مهاتير– ص:25

[13] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص130

[14] مُحَّد بابا عمي: القاموس الحضاري للمجدد مُحَّد مهاتير– ص:25

[15] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص131

[16] خصائص الدول المصنعة أنها: لا تعتمد على تصدير سلع أولية للعالم الخارجي، لأنها إن كانت تنتج شيئا منها فهي في حاجة له لتغذية المصانع المتعددة في البلاد والتي تتطلب كذلك استمرار استيراد السلع الأولية من الدول الأخرى.

[17] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص128

[18] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص123

[19] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص70

[20] سورة المائدة–الآية2

[21] البقرة، الآية 275

[22] سورة القصص– الآية26

[23] د.يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام– مؤسسة الرسالة للطباعة–بيروت– لبنان– 1405ه–ص115

[24] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص75

[25] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص75

[26] نبيه فرج أمين الحصري: المرجع السابق– ص75

[27] د.عبد الله عبد المحسن الطريقي: الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف– المديرية العامة للمطبوعات– الرياض_السعودية– ط:3–س:1414ه– ص36